الاتحاد الاشتراكى العربى
أمانة الدعوة والفكر

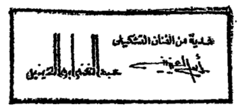
٤

مطبوعات
الاشتراكى

التجربة الاشتراكية
فى الجمهورية العربية المتحدة

الامانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى

أمانة الدعوة والفكر



التجربة الاشتراكية

فى الجمهورية العربية المتحدة

بقلم: كمال الدين رفعت

مقـــــــدمة

ان المبادىء الستة التى قامت على أساسها ثورة الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ ، كانت تعبر بصدق عن المطالب الشعبية التى ناضل شعبنا طويلا من أجل تحقيقها . وكانت كذلك تجسيدا حيا لكل القيم والمبادىء التى ضحى الشعب من أجل سيادتها فى خلال انتفاضاته وثوراته المتعاقبة . ابتداء من الثورة العرابية عام ١٨٨١ ، وفى أحـداث دنشواى ١٩٠٦ ، وفى ثورة ١٩١٩ ، والأحداث التاريخية الشهيرة التى وقعت فى أعوام ١٩٣٠ ، ١٩٣٥ ، ١٩٤٦ ، وابان الحرب الفلسطينية عام ١٩٤٨ ، وخلال نضال ١٩٥١ ضد قوات الاحتلال الانجليزية فى منطقة القناة ..

ولقد تبلورت هذه المبادىء الستة نتيجة التجربة والخطـأ طيلة عشر سنوات حتى صدر الميثاق الوطنى فى مايو سنة ١٩٦٢ ليكون أول تحول فكرى فى تاريخ شعبنا يبين فلسفته ونظرته الى الحياة ويحدد طريق العمل الثورى لبناء مستقبله .

ولم تكن فلسفتنا ونظرتنا التى برزت فى الميثاق مجرد انفعالات لمـا يجتازه شعبنا من تجارب انبثقت من ماضى كفاحه وواقع حاضره ومستقبل آماله ، وانما هى نظرة شاملة لمشـاكل الوجود الانسـانى ، ومحاولة لوضع الحلول العلمية لهذه المشاكل وتطعيم الفكر الانسانى والعالمى بفكر جديد مستمد من تجربة عملية أثبتت رسوخها وعمقها رغم كافة المشاكل والمصاعب التى وضعتها القوى الاستعمارية والرجعية وأصحاب الفكر المتجمد فى طريقها .

ونظرتنا فى الواقع تنبع أساسا من الأزمة التى يعانيها الانسان الحديث فى وجوده والتى تفوق فى عمقها ما تعرض له الانسان قبل ذلك من أزمات ، انها أزمة الوجود البشرى ذاته والتى يتحتم علينا أن نزن فيها أنفسنا والعالم الذى نعيش فيه ، فهى أزمة متعددة الجوانب ولا يمكن مواجهتها على مستوى اقتصادى بحت أو على مســتوى سياسى بحت باعتبارها مشكلة علاقات قوى سياسية ، أو على مستوى ســيكولوجى باعتبارها مشكلة تتعلق بالفرد فى حياته . لأن كل هذه النواحى لا يمكن فصلها عن بعضها البعض فهى متشـــابكة لا يمكن التفكير فى احداها واغفال باقى النواحى ولمواجهة هذه الأزمة لابد لنا أن نوسع معرفتنا بالعلاقات الانسانية كلها ومن تعميق معرفتنا بانفسنا لأن الانسانية تمر بمرحلة جديدة من

مراحل تاريخها تتحول فيها نظرتها من مجال الى مجال وتتخلص فيها من قيود التقاليد الفكرية القديمة لتبنى لنفسها فكرا جديدا يمس الانسان كفرد ويمس قيم الحضارة التى نعيشها .

وهذه هى الوظيفة التاريخية للفكر والفلسفة التى عليها أن تنسق بين نتائج المعرفة التى يكتسبها المرء من أية زاوية من الزوايا وأن تنسق خلال بحثها عن طريقة الحياة بين القيم التى تكسب الحياة أى معنى من المعانى .

والفلسفة بهذا المعنى تبحث فى كل المعارف المتشابكة بروح حرة بغية رسم طريقة من طرق الحياة تتفق مع العدل ومع تقدم الانسان ، فهى ليست مقيدة برأى معين ، وليست وقفا على الفلاسفة المحترفين .

فنحن فى حاجة الى النظرة الفلسفية والى المعتقدات التى تنير الطريق أمام الانسان وتوجه وجوده توجيها سديدا فى هذا العصر الذى يتميز بالقلق النفسى والخوف من المستقبل . هذا القلق وهذا الخوف اللذان يشكلان أهم عناصر هذه الأزمة . وهذه الأزمة ليس مردها الحرب كما يردد الكثيرون لأن الحرب بدورها ليست الا أحد مظاهر هذه الأزمة ، أن سببها الحقيقى هو ضعف الروح الانسانية عند الانسان وكما أرجعها شفيتزر فى كتابه (المدنية والأخلاق) الى عدم التوازن بين تقدمنا المادى وتقدمنا الروحى وكما قال ((ان وجودنا الفردى ينحط شأنه من كل وجه من الوجوه . واحتفاظ المرء بشخصيته يزداد صعوبة جيلا بعد جيل)) وهذا فى الواقع يرجع الى اختلال التوازن بين التقدم التكنولوجى ونظرة العالم الى شخصية الفرد ، ان هذه المخاوف التى تهدد الفرد .. تهدد أيضا المجموعة البشرية .. كما تهدد الايمان بالانسان ... انها أزمة الفرد وأزمة العلاقة بين الفرد والطبيعة وبين الفرد وما يعمل الانسان وبينه وبين غيره من الناس وبين النظام الاجتماعى .

ولم تكن هذه أول مرة يعانى فيها الانسان مثل هذه الأزمة فقد عاناها فى تاريخه كلما واجهه كل ما يؤثر على كيانه ودوره فى الحياة وطبيعة العلاقات التى تحكم صلته بالمجتمع الذى يعيش فيه وكل ما يؤثر على روحه الخلاقة المبدعة ، فالنزعة الانسانية فى الانسان كانت دائما هى التى توجه طاقاته وامكانياته وتفكيره وهى التى كانت ترسم له طريق التخلص من الأزمات التى كان يعانيها وهى التى جعلته يفسر ويصنع التاريخ بنفسه ويكتشف كافة العوامل التى تسير هذا التاريخ .

« والاشتراكية » كنزعة انسانية وكحل حتمى لمشكلة الانسان لارتباطها موضوعيا بضرورة تطور المجتمعات الانسانية تمتد جذورها الى أعماق سحيقة فى التاريخ ، فكلما كان يوجد ظلم واستبداد واستغلال للانسان كانت تظهر أفكار وحركات تدعو الى التحرر والحرية وتحقيق العدالة الاجتماعية واعطاء الفرد قيمته فى الحياة ولو ان كلمة الاشتراكية لم تظهر بمدلولها اللفظى الا فى العصور الحديثة حينما وصل التطور المادى الى الحد الذى اهتزت فيه القيم الانسانية والروحية وتطلعت المجتمعات الى اخلاقيات جديدة تبحث عن العلاقات التى ينبغى أن تسود بين الانسان وأخيه وعن الآراء التى تربط المثالية بالواقع الذى لا فكاك عنه اذا أريد الخروج بالمثالية الى حيز الوجود .

وقد ارتبط الصراع بين مفكرى وفلاسفة الاشتراكية أساسا بالصراع الذى كان قائما بين الدين والعلم والفلسفة منذ القدم واتخذ مظاهر شتى خلال تاريخ المدنية وانعكست آثاره على الفكر الاشتراكى نفسه ومناهجه .

وكان محور هذا الصراع هو سوء فهم مشكلة الانسان برمتها . فبينما يرى البعض أن الانسان مجرد آلة للروح العامة الشاملة وينكر حق الروح فى الاستقلال والحرية ، وينتقص من قوى الانسان وامكانياته بما يضعف فيه الشعور برسالته ويقولون ان المجتمع هو الذى يصنع الفرد ويكون الشخصية . نجد أن البعض الآخر يسلمون بحقوق الخلق الانسانية والنزوع الى الحرية وأهمية احترام الشخصية الانسانية .

وانه بالرغم من أن الانسان خاضع لتأثير البيئة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ورغم أنه يتأثر بتجارب التاريخ البشرى ، الا أنه فى الاستجابة لهذه المؤثرات جميعها حر فى جوهره وكائن فعال خلاق يستطيع خلق البيئة على الصورة التى يريدها ولا يترك البيئة تتحكم فيه وتسيطر عليه .

فقوة المجتمع متوقفة على قوة الأفراد الذين يتكون منهم هذا المجتمع وكلما كان هؤلاء الأفراد يستلهمون روح الحب والخلق والابداع ولا تجد قواهم الخلاقة ما يعترض نشاطها كان المجتمع أقدر على علاج المشكلات ومواجهة الأحداث وازالة العقبات من طريقه .

ولم ينشأ التفكير الاشتراكى فى مجتمعنا نتيجة تحسس القضية الاجتماعية بشكل مجرد منفصل عن باقى النواحى التى تشكل الوجود

الانساني وانما يرتبط أساسا بالأصول العميقة التى قامت عليها حضارتنا وثقافتنا وتراثنا الفكرى والروحي ووجودنا القومي . وهذا ليس بكاف وحده لابراز صورة المجتمع الجديد ما لم تتفاعل هذه الأصول بدورها مع مكونات الحضارة الحديثة من فكر وعلم وثقافة التي تدفع بالمجتمع دائما الى الأمام فى طريق التطور .

وهدف الاشتراكية هو تحديد أسس التغيير الثورى فى المجتمع أى السير فى اتجاه يؤدى الى تحويل المجتمع الى مجتمع اشتراكي .

وان نوعية التغيير فى المستقبل تعتمد على الأسس التى يقوم عليها فى الحاضر وهذه الأسس قد تكون اشتراكية أو غير اشتراكية فمن الممكن حدوث تقدم اجتماعي أو اقتصادى غير اشتراكى فالتقدم شىء نسبي يقاس بالواقع الموجود ويبدأ منه أما مقياس الاشتراكية فهو مطلق لأنه مشتق من قيم ومبادىء غير نسبية تهدف الى تحرير الانسان وابراز شخصيته والقضاء على الاستغلال وتنمية النواحي الايجابية فى حياة الأفراد وتأكيد مبدأ الحرية بأوسع معانيها . فالاشتراكية ليست بالضرورة مرادفة للتقدم ولكنها على كل حال الأساس الذى يجب أن يقوم عليه التقدم .

وترتبط الاشتراكية بوسيلة تحقيقها فهى ليست مجرد نتائج اقتصادية بحتة معزولة عن جوانب الحياة الأخرى . فبناء الاشتراكية لا يتم الا على أساس تقدمى متحرك تشترك فيه جموع الشعب بعناصرها التقدمية الاشتراكية بحيث تطبع جميع جوانب المجتمع (الثقافية والاجتماعية والسياسية ... الخ) بروح ثورية تتفاعل بها القاعدة الجماهيرية مع القيادة الثورية ويشعر فيها كل فرد باهمية دوره ومشاركته الفعالة فى عملية البناء الاشتراكى ، أى أن تكون عملية البناء نفسها عملية جماهيرية تستوحى ملامحها من تجارب الشعب وخبرته الطويلة وبعبارة أخرى ان الاشتراكية لا يمكن أن تتحقق باسلوب يميني لأن الوسيلة جزء من الغاية .

ومن هنا كانت الثورية مبدأ أساسيا من مبادىء الاشتراكية فهو مبدأ مشتق من النظرة العلمية فى البحث والتحليل للقضاء على التراث الذى تركه لنا المجتمع القديم وهو الفقر الذى يتمثل فى التخلف الاقتصادى . والفراغ الذى يتمثل فى التخلف الفكرى . من هنا كان أسلوب معالجة مشكلتى الفقر والفراغ لابد وأن يكون أسلوبا ثوريا فان الأساليب التقليدية أصبحت عاجزة عن ايجاد الحلول الحاسمة لمشاكل المجتمعات المتخلفة

خصوصا فى الظروف التى يجتازها عالمنا اليوم من تطور علمى وتكنيكى تحتكره فقط القوى المتقدمة فى العالم .

لذلك من الضرورى البحث عن حقيقة الصراع بين الدين والعلم والفلسفة الذى أثر بدوره على مفكرى الاشتراكية فى القرن التاسع عشر وانعكست آثاره بالتالى على مناهج ومذاهب الاشتراكية التى أخذت كل منها زاوية من زوايا هذا الصراع وتحاول أن توجد الفلسفة التى تتفق مع وجهة نظرها .

ومن هنا ظهر المفكرون الاشتراكيون الدينيون الذى يؤيدون ويدعمون صراع الدين ضد الفلسفة والعلم وظهر الاشتراكيون العلميون الذين أطلقوا على فلسفتهم ((الفلسفة العلمية)) وكانت وجهة نظرهم تقوم على أساس أن العلم وحده كناحية مادية فى حياة الانسان يستطيع أن يحل مشكلات الانسان بعيدا عن نواحى الوجود الأخرى . كما ظهرت أفكار وفلسفات اشتراكيه أخرى تنوعت أساليبها لتحقيق المجتمع الاشتراكى بل ظهرت نظريات فى نطاق النظام الرأسمالى بهدف تطويره كنظرية (كينز) وغيره ممن تكلموا عن مجتمع الرفاهية ، كما امتدت مثل هذه الفلسفات الى الفلسفات القومية التى كانت عبارة عن رد فعل لظهور الفكر الاشتراكى والتى كانت تهدف أساسا الى اسدال ستار عن حقيقة التناقض فى المجتمع الرأسمالى بين الملكية الفردية لرأس المـال وطبيعة الانتاج الجماعية وتعبئة شعوب القوميات الكبيرة للقيام بمغامرات خارجية وهو ما أدى الى الحروب الاستعمارية فى القرن التاسع عشر .

هذا فى تقديرى هو سبب اختلاف مدارس الفكر الاشتراكى ، فقد انعكس على كل مدرسة صورة من صور الصراع الذى كان قائما فى تاريخ البشرية بين الدين والعلم والفلسفة .

واذا ما وصلنا الى هذا التحليل علينا أن نتساءل ، كيف نواجه هذه المشكلة الآن فى القرن الذى نعيش فيــه وكيف نستطيع ان نوجـد الفكر الاشتراكى السليم الذى يعبر عن حقيقة حياة الانسان فى عصرنا الحاضر والذى يحاول أن يوجد أسسا سليمة وأركانا وطيدة لحياة المجتمع ينتفى فيها مثل هذا الصراع المفتعل الذى مر على تاريخ البشرية ؟

الدين والعلم والفلسفة والتاريخ أساس الوجود الانسانى

ان هذه النواحى الأربع تشكل الوجود الانســانى بل تعتبر فى الواقع دعائم لأى مجتمع يقوم على أساس اشتراكى سليم ما دمنـــا نعتبر الاشتراكية ثورة انسانية تهــدف الى تحرير الانسان من كافة القيود المــادية والفكرية التى تقف فى طريق انطلاقه ونعتبرها فى الوقت نفسه طريقا للحياة ونظرة شاملة لمشاكل الوجود الانسانى .

(أ) الدين :

لقد جاء فى الميثاق « ان القيم الروحية الخالدة النــابعة من الأديان قادرة على هداية الانسان وعلى اضاءة حياته بنور الايمان وعلى منحه طاقات لا حــدود لها من أجــل الخير والحــق والمحبــة .. كما جاء فى الميثاق أيضا « ان رسالات السماء كلها فى جوهرها كانت ثورات انسانية استهدفت شرف الانسان وسعادته وان واجب المفكرين الدينيين الأكبر هو الاحتفاظ للدين بجوهر رسالته . فالدين فى حقيقة الأمر يعتبر عنصرا موضوعيا من عناصر البناء الاجتماعى وهو وظيفة أبدية للروح الانسانى وهو يملك تعبيرا ادراكيا وميدانا من ميادين المعرفة » .

فاذا كان هذا هو الدين وحقيقة دوره فى ميثاقنا وفى بنائنا الاجتماعى فانه من الواجب علينا أن تتفهم جوهـر هـذه الرسالة على حقيقتها . فرسالات السماء تهدف الى الوصول الى الكمال النفسى وبقدر ما تقرب النفس من هـذا الكمال يكون الحكم على ايمان صاحبها وقيمة عقيدته وجدواها وتكون أيضا مثوبته فى الآخرة التى يؤمن ببعثها وثوابها ومثوبته كذلك فى الدنيـا عندما يحس احساس الرضى النفسى وطمأنينة الضمير وسعادة القلب لما فعل من خير . وبقدر ما تبتعد النفس عن هـذا الكمال تكون شقوة صاحبها فى الآخرة ويكون نقصه فى موازين الحياة الكريمة الحقة مهما التزم من تكاليف وأدى من فرائض وسنن وحفظ وردد من آيات وأحاديث ومواعظ وأسماء (١) .

ومما يؤكد ما جاء فى هذا الكلام قوله تعالى « لن ينال الله لحومها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم » وكما جاء فى قوله تعالى أيضا « ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين » الى آخر الآية الكريمة وفى كثير من الآيات تذكر الفضائل الخلقية قرينة الايمان أو قرينة الأوامر والتكاليف والعبادات كما أن فى بعضها تقدم فضـائل النفس على عمل الخير . أما الآيات التى تحض على الفضائل حضا مجردا فهى كثيرة كما فى قوله تعالى « ان الله يأمر بالعدل والاحسان وايتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى » « وعن النبى صلى الله عليه وسلم أنه جـاءه رجل وهو جالس فى المسجد الحرام يسأله عن ألين شىء وأشد شىء فى هذا الدين فقال عليه الصلاة والسلام « ان ألين شىء فى هذا الدين أن تشهد الا اله الا الله وأن محمدا رسول الله . وان أشد شىء فى هذا الدين هو الأمانة » وعن النبى صلى الله عليه وسلم أيضا قوله « انما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق » .

---

(١) كتاب « الدين والضمير » للشيخ محمود الشرقاوى .

أما دعوة المسيح فهى أقوى الدعوات وأرفعهـا صوتا وأكثرها عمقا وايثارا للرفق والخير والمحبة . فهى التى يقول صاحبها فى انجيله مخاطبا المؤمنين به :

لكننى أقول لكم أيها السـامعون : أحبوا أعداءكم أحسـنوا الى مبغضكم باركوا لاعنيكم وصـلوا لأجل الذين يسيئون اليكم . من ضربك على خدك فاعرض له الآخر أيضا ومن أخذ رداءك فلا تمنعه ثوبك أيضا وكل من سألك فاعطه ومن أخذ الذى لك فلا تطالبه وكما تريدون أن يفعل الناس بكم افعلوا أنتم أيضا بهم هكذا وان أحببتم الذين يحبونكم فأى فضل لكم فان الخطاة أيضا يحبون الذين يحبونهم واذا أحسنتم الى الذين يحسنون اليكم فأى فضـل لكم . فان الخطاة أيضا يفعلون هكذا . وان أقرضتم الذين ترجون أن تستردوا منهم فأى فضل لكم . فان الخطاة يقرضون الخطاة لكى يستردوا منهم المثل . بل أحبوا أعداءكم وأحسنوا وأقرضوا . وأنتم لا ترجون شيئا فيكون أجركم عظيما . وتكونوا بنى العلى فانه منعم على غير الشاكرين والاشرار .

وهو الذى يقول عن القلب والفضيلة .

« الانسان الصالح من كنز قلبه الصالح يخرج الصلاح . والانسان الشرير من كنز قلبه الشرير يخرج الشر . فانه من فضلة القلب ـ يتكلم فمه » .

وهو الذى يقول فى الدعوة الى التسامح والمحبة :

ان أخطأ أخوك فوبخه وان تاب فاغفر له وان أخطأ اليك سبع مرات وتاب اليك سبع مرات فتقبل منه توبته .

ان دعوة المسيح لم تكن فى جوهرها سوى دعوة لتهذيب النفس وترقيق القلب وتربية الضمير وسيادته على الأخلاق وتحكيمه فى التصرفات والأعمال والعلاقات بين الناس .

وبذلك نقض عليه السلام شريعة الأشكال والظواهر وجاء بشريعة الحب شريعة الضمير .

من هذه الآيات الكريمة ومن الأحاديث النبوية الشريفة ومن رسالة المسيح عليه السلام نجد أهمية الاصرار على القيم الخلقية وعلى أن القيم الروحية يجب أن تمس الضمير قبل أن تكون مظاهر وتكاليف تؤدى . فليس من الدين أن يردد الانسان كثيرا من الآيات والأحاديث والمواعظ والأسماء وهو بعيد عن حقيقة روح الدين وجوهر رسالته وبعيد عن القيم الروحية التى تنادى بها الأديان أو ان يتخذ الدين وسيلة لغرض التخلف والجمود فى المجتمع كما تحاول الرجعية العربية الآن استخدامه وقد جاء فى الميثاق « ان جوهر الرسالات الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة وانما ينتج التصادم فى بعض الظروف من محاولات الرجعية أن تستغل الدين ضد طبيعته وروحه لعرقلة التقدم وذلك بافتعال تفسيرات له تتصادم مع حكمته الالهية السامية » .

وهذا من أهم الأسباب التى جعلت فلسفتنا الاشتراكية ترى أن القيم الروحية هى أساس قوى من أسس قيام المجتمع الاشتراكى السليم . اننا اذا كنا نطالب أفراد هذا المجتمع أن يسلكوا سلوكا اشتراكيا . فكيف يقوم هذا السلوك الاشتراكى ما لم يكن نابعا من قيم خلقية ؟ والقيم الخلقية لا تنبع الا من قيم روحية نابعة أصلا من رسالات السماء .

فاذا نظرنا الى مجتمعنا نجد انه لم يكن غريبا عن هذه القيم الروحية فمصر الفرعونية منذ أيام قدماء المصريين وقبل نزول رسالات السماء كان الشعب المصرى يؤمن بقيم معينة . قيم روحية تؤمن بعودة الروح الى الجسد . كان يؤمن بمبادىء دينية هى التى جعلته يبنى حضارته . ولولا تمسكه بهذه القيم ما قامت الحضارة المصرية القديمة وظلت آثارها قائمة الى الآن .

نخرج من هذا بالنسبة لشعبنا بالذات أنه شعب يقدر القيم ويقدس القيم وانه متمسك بها تمسكا قويا جدا . حتى قبل نزول رسالة الاسلام وقبل أن تنزل رسالة المسيحية وقبل أن تنزل شريعة موسى .

الشـــعب فى طبيعته يؤمن بقيم ويتمسك بهـــا وكلما وجدت تعاليم معينة تبرز قيما معينة يكون تمسكه أكثر بهذه القيم .

ان شعبنا من أشد الشعوب تمسكا بالقيم فى وقتنا الحاضر . وهنالك شعوب كثيرة حولنا نزلت فيها رسالات السماء سواء الاســلام أو المسيحية أو اليهودية ولكن ارتباطها بهذه الرسالات وقيمها ارتباط واه ضعيف هذا يدلنا على أن جوهر الشعب نفسه وطبيعة الشعب نفسه . هى التى تجعله متمسكا بالقيم ويقدرها ويحافظ عليها .

هذه حقيقة يجب أن نفهمها وأن نكون واعين لها لكى نستطيع أن نتفهم حقيقة شعبنا ونتفهم ما هى النواحى التى تؤثر فى أعماقه اننا كقادة من واجبنا توجيه الشعب وعلينا قبل أن نبدأ بتوجيه أية مجموعة من الناس . يجب أن نفهمها أولا . فالناس الذين سنوجههم وندعو الى دعوة معينة بينهم يجب أن نكون على علم بحقيقة ضمائرهم وحقيقة قلوبهم ومدى تأثرهم بكافة النواحى التى تؤثر فى حياتهم اذا استطعنا أن نفهم الفرد وأن نفهم المجتمع الذى نعمل فيه.سنستطيع بالتالى أن نؤثر فى هذا المجتمع ونستطيع أن نجنى من هذا المجتمع كل خير .

هذه فى الواقع نظرة فلسفتنا الاشتراكية الى القيم الروحية ومدى ارتباطها بكياننا كشعب .. فالقيم الروحية هى التى تخرج منها القيم الخلقية التى هى أساس قيام أى مجتمع اشتراكى لا استغلال فيه ولا استبداد ولهذا نجد أن الدين والقيم الروحية تلعب دورا أساسيا فى قيام المجتمع الاشتراكى فهى أساس السلوك الاشتراكى الذى هو ليس مجرد علاقات اجتماعية فقط .

(ب) لا تناقض بين الدين وبين العلم :

اذا نظرنا الى الناحية الأخرى وهى العلم ـ نجد أنه كناحية مادية فى حياة المجتمعات لاشك انه يلعب دورا كبيرا فى عملية التطور ولكن هل يوجد تناقض فعلا بين الدين والعنم ؟ فى الواقع كان هنـاك صراع قديم فى تاريخ البشرية فى القرون المـاضية بين رجـال الدين ورجال العلم . وكان هذا واضحا جدا فى أوروبا بالذات حيث حاول رجال الكنيسة أن يستمدوا وجودهم من سلطة الحق الالهى . وحاولوا أن يسيطروا على المجتمعات الانسـانية باسم هـذا الحق ورفضوا أى فكر وأى محاولة لتطوير حياة المجتمع لأن هذا سيهز المراكز التى استطاعوا أن يصلوا اليها ولكن هذا الصراع فى الحقيقة كان صراعا مفتعلا . لأنه كان قائما على السلطة ولم يكن قائما على أسس موضوعية .

وفى الدين الاسلامى تقديس للعلم . وفى القرآن الكريم آيات كثيرة تقدس العلم وتطلب المزيد منه « وما أوتيتم من العلم الا قليلا » وفى آية كريمة أخرى « وقل رب زدنى علما » فما معنى هذا الكلام ، معناه ان الانسان أمامه آفاق العلم مفتوحة . ولم يصل الى هذه الآفاق بل ان ربنا سبحانه وتعالى طالب الفرد أن يستزيد من هذا العلم فالعلم لم يقف عند حد ألف سنة مضت كما يحاول البعض أن يفسر ذلك بل كان الدين باستمرار يطالب بالاستزادة من العلم الدنيوى كعامل مادى لتطوير حياة البشر فكان هناك استمرار فى الحض على العلم وعلى الأخذ بأساليب العلم وتوجـد آيات كثيرة فى القرآن الكريم تحض على هـذا وتنـادى به .

ان الدين فى الواقع يدعم العلم وليس هناك أى تناقض أو صراع بين الدين والعلم بل ان العلم يعتبر من الوسائل المـادية ومن الأمور الضرورية لقيام المجتمع السليم .

(جـ)الفلسفة تشمل كافة نواحى الوجود الانسانى ولا تتعارض مع الدين :

اذا نظرنا الى الفلسفة نجد أنها ذلك النشاط الذى يحكم فيه الانسان قوة العقل لكى يعطى للحياة معنى ، كما أنها تقوم على مجموعة تجارب الوجود الانسانى وهى تجارب تشمل تجارب الانسان العقلية والارادية والوجدانية هذا فى حين أن العلم مقصور على ناحية واحـــدة من ناحية التجارب الانسانية وهى التجربة العقلية .

لذلك فان المعرفة الفلسفية تتميز عن المعرفة العلمية بأنها أسمى منها مكانة وأجل شأنا . كما أن الفلسفة هى التى تقرر معنى العلم مستعملة معيار القيم الذى يعجز العلم عن الاتيان به أو الحكم عليه .

وان محاولة وضع العلم على أساس مساو للفلسفة هى عملية خاطئة ومفتعلة أو محاولة ايجاد ما يسمى بالفلسفة العلمية فهذا شىء ضـــد طبائع الأمور . لأنه لا يمكن أن يكون العلم وحده فلسفة لأن الفلسفة نظرة شاملة تمس نواحى الوجود الانسانى وتعطينا صورة متكاملة لحياة البشر ولحياة المجتمع كما يتصورها المفكر أو الفيلسوف ، وما العلم الا جزء من هذه النظرة الشاملة .

اذا نظرنا الى الدين وتقديسه لفكر الانسان وعقله نجد أن القرآن الكريم يقـــول « ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » ومعنى هذا ان الدين أعطى للفكر الانسانى والعقل الانسانى وضعهما الصحيح وانه يطالب الفرد ويطالب الانسان فى المجتمع أن يحكم هذا الفكر وهذا العقل لكى يوجد معنى للحياة التى يحياها .

اذن نخرج بنتيجة ان الدين لا يتعارض مع الفلسفة كما انه لا يتعارض مع العلم .

وحيث أن العلم جزء من الفلسفة فانه لا تعارض بين الدين والعلم والفلسفة .

(د) دور التاريخ فى تكوين المجتمع :

ويمكن أن نضيف الى الدين والعلم والفلسفة شـيئا آخر يلعب دورا كبيرا فى تكوين شخصية الفرد وفى تكوين المجتمع .. هو التاريخ .

فالحضارة التى مر بها المجتمع وظروف الكفاح والنضال التى مر بها أى شعب لكى يقيم حياته من جديد تلعب دورا كبيرا جدا فى قيام هذا المجتمع بل اننا نقول ان الشعب نفسه هو الذى يستطيع أن يصنع تاريخه ويبنى هـذا التاريخ ويفرض التقدم نفسه لهذا المجتمع . الشعب دائما هو الذى يصنع التاريخ وليس التاريخ هو الذى يصنع الشعوب والفكرة ان الفرد أو المجتمع ليس له دور فى صنع تاريخه وان العملية مجرد قوانين هى التى توجه الشعوب فى تطورها .. وفى تقديرى ان هذه الفكرة غير سليمة أو ناقصة ولو ان هنا قوانين اجتماعية يمكن آن تحدد تطور كل مجتمع فان الفرد كذلك والشعب نفسه يلعب دورا كبيرا جدا فى بناء هذا التاريخ . وان الفرد ليس مجرد خاضع للبيئة الاجتماعيـة والبيئة الاقتصـادية التى يحيا فيها تسيره كيفما شاءت ولكنـه بفكره يستطيع أن يجعل هـذه البيئة الاجتماعية وهـذه البيئة الاقتصادية تسير وفق مشيئته ووفق رغباته لتخدم مصالحه ومصالح المجتمع الذى يعيش فيه ، ليست البيئة الاجتماعية والبيئة الاقتصادية هما مجرد انعكاس لفكر الانسان ولكن يستطيع الانسان بفكره أن يؤثر فى هذه البيئة الاجتماعية وهذه البيئة الاقتصادية فيخضعها لسلطانه ويجعلها تحقق أهدافه وتحقق مصالحه كفرد ومجتمع .

الدين والعلم والفلسفة والتاريخ

عناصر أولية يقوم على أساسها المجتمع الاشتراكى

ومن ثنايا هذا الكلام نستطيع أن نلمس الأسس النظرية التى تقوم عليها فلسـفتنا الاشتراكية . فالاشتراكية باعتبارها نزعة انسانية تهدف

الى تحرير الانسان والغاء استغلال الانسان للانسان بكافة صوره وأشكاله وايجاد نوع من الحرية وابراز لشخصية الفرد فى المجتمع واعطائه دوره فى بناء هذا المجتمع ووضع معايير العدالة الاجتماعية والمساواة .. نجد أن الاشتراكية أو المجتمع الاشتراكى يجب أن يقوم على أساس أربعة عناصر هى :

الدين والعلم والفلسفة والتاريخ . وهــذه العناصر الأربعة هى التى تبرز فى ميثاقنا الوطنى وتعطينا صورة عن حقيقة المجتمع الاشتراكى الذى نعيش فيه .

خصائص فلسفتنا الاشتراكية

قبل أن نحدد الخصائص التى تتميز بها فلسفتنا الاشتراكية ، من الضرورى أن نوضح من البداية أن الظروف الموضعية لأى بلد تتحكم فى تحديد خصائص معينة .. وحين نقول بأن فلسفتنا الاشـــتراكية لها خصائص متميزة نرد على الذين يعتقدون بأن تحديدنا لخصائص فلسفتنا الاشتراكية يعتبر عملا ضد الفكر الاشتراكى .. ان الخصائص تنبع من ظروف المجتمع نفسه ومن مراحل التطور التى يمر بها والقوى التى تحاول أن تؤثر عليه وقد يلعب الموقع الجغرافى للبلد دورا كبيرا فى الفلسفة والآراء التى يتبناها المجتمع وأنا أذكر أنه من أربع أو خمس سنوات تكلمت عن بعض هذه الخصائص فبدت لها مهاجمة من سوريا وكان ذلك بعـد الانفصال وكانوا يهاجموننا على أساس أن الاشتراكية ليس لها خصائص وأن الاشتراكية واحدة وأن تحديد الخصائص عملية مفتعلة وخروج عن الفكر الاشتراكى . طبعا يمكننا بعد التطورات التى حدثت أخيرا فى داخل المعسكر الاشتراكى نفسه أن نجد أن كل مجتمع قومى أخـذ خصائص معينة له وبدأ يبرزها على أساس فهمه للاشتراكية . ولعـل الخلاف الصينى السوفييتى أكبر مثل على ذلك . وان هناك نواحى كثيرة

تلعب دورا فى الفكر الاشتراكى لا يمكن أن نطبقها على كافة المجتمعات . هنـاك مجتمع متخلف وهنـاك مجتمع متقدم لا يمكن مثـلا أن نطبق اشتراكية فى مجتمع فوق المائة مليون فرد يتملك أراضى شاسعة كما نطبقها فى مجتمع آخر عدده محدود ومساحة أرضه محدودة ولا موارد بها . لا يمكن أن نتجاهل تاريخ الشعب وتراثه وأصوله لا يمكن أن نقتلعهـا مرة واحدة ونطبق مبادىء ونظريات تبعد عن هذه الأصول وتبعد عن هـذا التراث ونقـول أننا نطبق اشتراكية وأن الاشـتراكية واحدة .

ان الاشتراكية واحدة ما دام هدف الاشتراكية هو الغـاء استغلال الانسان للانسان ولكن كل نهج اشتراكى يأخذ طريقه ويأخذ أسـلوبه نتيجة عوامل مختلفة تؤثر على عملية التطبيق .. ان الخصائص النظرية التى تتميز بها فلسفتنا الاشتراكية هى :

أولا ـ الايمان بالله ومبادىء الاديان :

ان الدين ليس ضد الاشتراكية ، وان الاشتراكية ليست موجهة ضد الدين ، ولا يصح أن نضع الاشتراكية فى وضع مساو للدين فان أكبر محاولة تضليل هى أن نجعل الدين فى نفس مستوى الاشتراكية .

فالاشتراكية هى أسلوب لمعالجة حياة المجتمع وتطويره ، والدين أشمل وأوسع من الاشتراكية لأنه يمس نواحى مختلفة كثيرة فلا يجـوز بأى حال من الأحوال أن ندخلهما فى مقارنة . هذه المقارنة هى محاولة لضرب الاشتراكية باسم الدين أو استخدام الدين لهدم أى فكرة للتطور وأى فكرة للعدالة الاجتماعية .

ولكن اذا نظرنا الى الدين ـ وأنا أتكلم عن الدين الاسلامى بالذات ـ نتساءل هل كان الدين الاسلامى مع قيام طبقات مستغلة فى المجتمع أم كان ضد قيام هذه الطبقات ؟ ان نظرنا الى حياة المجتمعات الاسلامية الأولى فى صدر الاسلام نجد أن الهدف كان القضاء على الطبقات التى

كانت تتحكم فى المجتمع العربى الذى كان موجودا قبل نزول الاسلام .. وهناك آيات كثيرة توضح لنا هذا . يقول الله تعالى : « ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا فى الأرض ، ولكن ينزل بقدر ما يشاء انه بعباده خبير بصير » . وفى آية كريمة أخرى : « واذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا » .

وفى القرآن الكريم آيات كثيرة أخرى ترفض قيام طبقة معينة فى المجتمع وترفض استيلاء طبقة أو فئة معينة فى المجتمع على ثروات هذا المجتمع .

وفى القرآن الكريم أيضا نصوص كثيرة عن الدرجات بين الناس . والدرجات هنا غير الطبقات ، فالدرجات تكون بين الأفراد قال تعالى : « ولكل درجات مما عملوا وليوفيهم أعمالهم وهم لا يظلمون » .

الدرجات بين الناس نتيجة العمل ونتيجة المجهود الذى يبذل فى صالح المجتمع كل فرد فى المجتمع يأخذ وضعه ومركزه الذى يستطيع أن يساهم به فى بناء هذا المجتمع ولكن وجود طبقة معينة نتيجة وضع اجتماعى معين تتشكل بصرف النظر عن كفاءة أفرادها أو عدم كفاءتهم وتستغل بقية المجتمع ، فكلام الاسلام فى هذا واضح جدا ، فالاسلام يرفض قيام مثل هذه الطبقات والتى عبر عنها فى القرآن الكريم بالأغنياء والمترفين . يجب أن نكون واعين لهذا فهناك من يقولون بأن الاسلام ينادى بالطبقات لأنه نادى بالدرجات بين الناس — ان التفسير الصحيح هو أن الدرجات بين الأفراد نتيجة جهودهم وكفاءتهم وليست بين الطبقات ، فالطبقة معناها مجموعة من الناس تربطهم مصالح واحدة تجعلهم يتكتلون فيما بينهم ويستغلون بقية المجتمع أما الدرجات فهى بين الفرد والفرد فى المجتمع نتيجة عمله ومجهوده . قال تعالى : « وما تجزون الا بما كنتم تعملون » أى أن كل فرد يأخذ نتيجة عمله وليس من مبادىء الاسلام أن يتمتع بالحياة وبمباهجها من لا يعمل بينما غيره يشقى ويعمل ولا يتمتع بالحياة .

ان الأول يأخذ نتيجة عمل الآخرين ودون عمل أو تعب : فلا الاسلام ولا الأديان السماوية تنادى بذلك ، ان الاســلام يقضى على وجود مثل هذه الطبقات وينادى بالعدالة وبالمساواة وبتكافؤ الفرص .

والمساواة لا تعنى أن كل الناس متماثلون وانما تعنى أن كل انسان يأخذ الوضع الذى يجب أن يكون فيه حسب عمله وحسب مجهوده وحسب نشاطه فليست هناك مساواة مطلقة ولا يمكن أن تقوم مساواة مطلقة فى أى مجتمع الا على حساب تقدم هذا المجتمع وحريته ، لا تتحقق المساواة بايجاد نوع من الضغط ضد طبائع الأمور ولا يوجد أى مجتمع الآن حقق هذه المساواة مثلما يفهمها الناس الذين يقولون ان كل الناس متماثلون . المساواة هى المساواة فى الفرص المتكافئة أمام كل فرد فى المجتمع له فرصة فى التعليم وله فرصة العمل وله فرصة فى الحياة كل واحد يشق طريقه فى الحياة فى فرص عادلة أمام الجميع هذا معنى المساواة وليس معناها أن الشخص العالم يتساوى مع الشخص الجاهل فليست تلك هى المساواة وليست هذه هى الطريقة التى تقيم بها المجتمع حيث أن هــذا الفهم الخاطىء لا يوجد أى حوافز لاقامة المجتمع السليم .

ولا شك أن الدين قدس قيمة العمل وقدس العلم ومنع قيام طبقات فى المجتمع لتستغل بقية المجتمع ونادى صراحة بالقضاء على هـــذه الطبقات .

الاسلام والتأميم

وكلنا يعلم أنه أيام عمر بن الخطاب رضى الله عنه كانت الأراضى تصادر لصالح بيت المال اذا لم يستغل أصحاب هذه الأراضى أراضيهم الاستغلال الصحيح لصالح المجتمع . وكانت هذه الأراضى تصادر بلا تعويض . وكانت الأرض تصادر وتؤخذ من صـاحبها مادام غير قادر وغير مستعد أن يستغلها لصالح المجتمع وكانت تصادر بدون تعويض لصالح بيت المال ـ وهو المجتمع ـ فكلمة التأميم التى تستخدم حاليا ماهى

الا مصادرة لصالح بيت المال لأن معنى التأميم أننا نملك الشيء للامة أو للمجتمع أو لصالح بيت المال . فاذن عملية التأميم كانت موجودة فى المجتمع الاسلامى مادام صاحب الأرض لا يستطيع استغلالها الاستغلال الصحيح لصالح هذا المجتمع . فعمل الانسان يجب أن ينعكس علـى المجتمع كما جاء فى قوله تعالى : « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » .

عمليات التأميم وتحديد الملكية ليست بالضرورة اجراء اشتراكيا

وهناك نقطة أريد أن أبرزها فى هذا المقام وهى أن عمليات تحـديد الملكية واجراءات التأميم ليست بالضرورة اجراء اشتراكيا ، لأنه فى كثير من المجتمعات التى لا نستطيع أن نقول انها مجتمعات اشتراكية تجرى عملية تحديد الملكية ومصادرة الملكية لصالح المجتمع . أضرب مثلا فى اليابان حيث تحدد الملكية الزراعية بحوالى ٧ أفدنة فلا يجوز تملك أرض زراعية أكثر من سبعة أفدنة لماذا ؟ لأن ظروف المجتمع نفسه تحتم هذا حيث أن الأرض الزراعية محدودة بالنسبة للعدد الكبير من السكان . فلكى تنظم الدولة الحياة الاقتصادية والحياة الاجتماعية فى هذا المجتمع نجد أنها تحدد الملكية بسبعة أفدنة .

نأخذ صورة أخرى فى الدول الشيوعية : يوغسلافيا بولندا رومانيا — نجد أن الملكية الزراعية تصل الى ٢٥ فدانا والى ٤٠ فدانا — فى بولندا مثلا تصل الى ٢٠ هكتارا — الهكتار ٢ر٤ فدان — ان عملية التأميم أو التحديد ليست مرتبطة بنظام اشتراكى لا هى ضـد الدين كما يحاول بعض الناس أن يفسروها . فالدين نص صراحة على أهمية هـذا التحديد حينما تكلم عن الأغنياء والمترفين .

ومن هنا كان التحديد عملية لتنظيم الحيـاة الاقتصادية فى داخـل

المجتمع . فبينما نجد صورة ما يحدث فى اليابان وهى دولة رأسمالية حيث تحدد الملكية بسبعة أفدنة نجد صورة أخرى فى دولة شيوعية المفروض أن تلغى الملكية كلية تضع حدا أدنى للملكية فيها بـ ٤٥ فـدانا وقد قرأت أخيرا بأنه يوجد فى بولندا رأى بأن تفتيت الملكية الى ملكيات صغيرة يكون ضد زيادة الانتاج وعلى هذا الأساس لا يسمح لأى شخص أن يتملك أقل من ٢٠ هكتار ــ ٤٥ فدانا تقريبا ــ ومن عنده أقل من ذلك ــ اذا كان لا يزيدها الى ٢٠ هكتارا فان الحكومة تأخذ أرضه . ان تفتيت الملكية فى فدان واثنين وثلاثة يكون ضد عملية زيادة الانتاج الزراعى ويقلل الانتــاج الزراعى ــ وهم يبحثون حاليـا قانونا ــ ربما يكون قد صدر ــ على أساس أن الذى يملك أقل من ٢٠ هكتارا اما أن يزيدها الى ٢٠ هكتارا أولا يملك أرضا وتأخذها الدولة ، وهذا لضمان وجود انتاج زراعى قوى فى الارض . أريد أن أصل بهذا الى أن عملية التأميم أو عملية التحديد ليست ضد الدين كما يحاول البعض أن يبرزها ويقول ان الدين ضد تحديد الملكية وضد مصادرة الأموال وضد التأميم ان هـذه محاولات لاقحام الدين فى مواضيع هو برىء منها ، بل هى محاولة لاستخدام هذا السلاح لضرب أى فكرة تطور أو أى فكرة تحرر لمجتمعنا .

كما أود أن أوضح معنى التكافل الاجتماعى فى الاسلام فليس معناه أن يتصدق الأغنياء على الفقراء فكلمات الفقراء والمساكين والمعوزين والسائل والمحروم وغيرها التى وردت فى القرآن الكريم كانت توضح الصورة التى كان يقوم عليها المجتمع قبل نزول رسالة الاسلام والتى جاء الاسلام لكى يقضى عليها نهائيا ، وليس معناها أن هذه الصورة يجب أن تكون موجودة الى الأبد كما يحاول أن يفسرها البعض . والمعنى الحقيقى للتكافل الاجتماعى فى الاسلام هو أن يتكفل المجتمع بغير القادرين على العمل لأسـباب أهمها العجز والشيخوخة والمرض والعاهات الجسـمية والعقلية فهؤلاء لهم حق قبل المجتمع والمجتمع عليه واجب تجاههم ذلك

ما دام الاسلام قد أعطى العمل قيمته فى المجتمع وحث كل قادر على العمل كما سبق أن أوضحنا بل انه جعل الجــزاء والمركــز الذى يحصل عليه الفرد فى المجتمع مرتبطا بما يؤديه من عمل لصالح المجتمع .

حول دعوة الحلف الاسلامى

اننا نرى الصورة حولنا ــ يقولون « حلف اسلامى » هل هــذا الحلف الاسلامى يعمل للمحافظة على الدين ؟ طبعا لو نظرنا الى الواقع نجد أن هــذا الحلف يعمل لمصــلحة الاحتكارات الأجنبية واحتكارات البترول بالذات . هنالك خبر يقول : ان هــذه الفكرة نبتت الآن نتيجة اكتشاف مناطق بترول كثيرة فى مناطق الخليج والجنوب العربى فهــم يريدون تشديد القبضة الاستعمارية فى المنطقة فبدءوا يفكرون فى هذا الحلف الاسلامى على أساس أن يكون الوسيلة لمحاولة استخدام فكرة الدين ضد فكرة تحرير الانسان ويقولون ان الاشتراكية ضد الدين ــ واننا كمسلمين ــ يجب أن نتحالف ضد التيارات الملحدة ــ كمــا يحاولون ابراز ذلك فى حرب اليمن فهم يقولون لليمنيين ان الاشتراكية هى الشرك بالله وأن المصريين حضروا لليمن وهم اشتراكيون أى أنهــم مشركون بالله فيجب أن تخرجوهم من دياركم .

كما يهم الداعين الى هذا الحلف تفتيت الجبهة العربية ضد اسرائيل والتى انبثقت عن مؤتمرات القمة العربية .

اننا يجب أن نتسلح بالوعى تجاه كل المحاولات المشبوهة التى تريد استخدام الدين لمصلحتها . ان الدين كما قلت يشكل ركنا أســاسيا من أركان مجتمعنا وكما شرحت فان شعبنا بالذات وهو شعب متمسك بقيمه منذ أيام قدماء المصريين لا يمكن أن يتخلى عن القيم الروحيــة والقيم الانسانية التى تميزه فعلا والتى جعلته يحافظ على نفسه طيلة السنوات الطويلة من التحكم ومن السيطرة الاستعمارية .

ثانيا ـ الايمان بالقومية العربية والوحدة العربية :

هناك نقطة أخرى وهى الفكرة القومية فكثير من الناس يقولون ان الفكرة القومية هى فكرة رجعية ويستندون فى كلامهم هذا الى الأحداث التى صاحبت نشوء الفكرة القومية فى أوربا فى القرن التاسع عشر وارتباطها بنمو الرأسمالية والاستعمار .

وفى الواقع أن ظهور الفكرة القومية فى القرن التاسع عشر بالذات كان لسبب . ففى هذا القرن اخترعت الآلة وكان من نتيجتها قيام النظام الرأسمالى وانقسام المجتمعات الأوربية الى طبقة مشتغلين وطبقة مستغلين وأصبح هناك تناقض فى المجتمع وعداء بين الطبقات بحيث اهتزت هذه المجتمعات، وكان من نتيجة ذلك ظهور الفكر الاشتراكى كرد فعل للنظام الرأسمالى . كما ظهرت أيضا الأفكار القومية لمحاولة استيعاب هـذا التناقض . ولكى يقضوا على التناقض الذى كان موجودا داخل المجتمعات الأوربية نتيجة نشوء النظام الرأسمالى ظهر كثير من المفكرين ــ القوميين الذين نادوا بفكرة القومية .

والفكرة الرئيسية فى هذا ــ هى صرف الشعوب عن حقيقة التناقض الذى كانت تعيش فيه نتيجة قيام النظـام الرأسمالى من طبقة مسـتغلين وطبقة مستغلين ــ لذلك بدأ المفكرون بفكرة القوميـة وظهرت مدارس مختلفة من أبرزها المدرسة الانجليزية التى كانت تنادى بسيطرة الجنس الأبيض على بقية الأجناس وأن الجنس الأبيض وحده يجب أن يتحمل مسئولية الحضارة الانسانية ومسئولية تقدم الشعوب الأخرى وعلى أساس هذه الفلسفة بدأت الحروب الاستعمارية وبدأت حروب بريطانيا الاستعمارية بالذات فى هذا القرن لكى تنشىء امبراطوريتها فى الهنـد وفى افريقيا . وبهذه الفلسفة الجديدة استطاعت أن تطمس معالم الصراع الداخلى فى مجتمعها وتثير نعرة قومية فى الشعب البريطانى متغافلة عما يعانيه من تناقضات . وهناك مدرسة أخرى وهى المدرسة الألمانية وكانت

تنادى بأن الجنس الآرى أو الجنس الجرمانى هو أرقى الأجناس ويجب أن يسيطر على بقية الأجناس . وظهرت فلسفة نيتشه فى ذلك الوقت ، تلك الفلسفة التى نادت بالانسان الأعلى وبتقسيم العالم الى طبقة من السادة وطبقة من العبيد وأن الانسان الأعلى هو الذى يجب أن يسيطر وبدأوا يقسمون شعوب العالم الى طبقات والى درجات مختلفة . وهذه الفلسفة هى التى اعتمدت عليها النازية بعد ذلك وحاولت أن تسيطر بها على العالم باسم سيطرة الجنس الآرى أو الجنس الجرمانى .

كما ظهرت المدرسة الفرنسية التى كانت تعتمد على الناحية الثقافية والمصالح المشتركة أكثر من النواحى الأخرى من ذلك تبدو لنا حقيقة الفكر القومى الذى ظهر فى القرن التاسع عشر فقد كان فى الواقع فكرا رجعيا وكان الهدف منه هو محاولة اسدال الستار على حقيقة الصراع الذى نشأ داخل هذه المجتمعات على اثر قيام النظام الرأسمالى .

ونتساءل الآن : هل القومية العربية تعتبر فكرة رجعية ؟ أو أنهـا تقوم على نفس الأفكار التى قامت عليها القومية فى القرن التاسع عشر ؟ ان هناك خلافا كبيرا جدا بين الاثنتين . فالفكرة القومية العربية تقوم على أساس القضاء على الاستعمار وليس لدعم الاستعمار وتقوم كذلك على أساس القضاء على الطبقات التى تستغل المجتمع العربى وتهدف الى اقامة مجتمع اشتراكى سليم لا يكون فيه استغلال ولا سيطرة من طبقة معينة ، بل ان الفكرة القومية لعبت ــ ولا تزال تلعب ــ دورا فعالا ــ فى سبيل تحرير الشعوب العربية من الاستغلال ومن السيطرة الاستعمارية والأمثلة واضحة فى ذلك مثل حرب تحرير الجزائر واسقاط حلف بغداد وثورة اليمن والجنوب المحتل .

ان فكرة القومية العربية فكرة تقدمية سواء من ناحية أهدافها أو من ناحية محتواها نفسه وبهذا فهى ليست فكرة رجعية وهى بالتالى تشكل عنصرا من عناصر بنائنا الاشتراكى .

ثالثا ـ الجمع بين النواحى المادية والنواحى الروحية والفكر الانسانى فى تطوير المجتمع :

هناك ميزة أخرى فى فكرنا الاشتراكى وهى علاقة النواحى المادية والنواحى الروحية والفكر الانسانى بتطور المجتمع .

هناك اتجاه يرى أن الناحية المادية هى أساس تطور المجتمع وأن الفكر ما هو الا انعكاس للواقع المادى الموجود فى المجتمع . نحن نرى أن الناحية المادية تلعب دورا كبيرا فى التطور ولكن القيم الروحية والفكر الانسانى أيضا تلعب دورا كبيرا فى التطور فى العالم ولا نستطيع القول أنه كان تطورا ماديا بقدر ما لعب الفكر الانسانى دورا كبيرا فيه ـ فتطور القوانين والآداب والفنون والفلسفة قبل قيام النظام الرأسمالى كان نتيجة الفكر الانسانى وأن الفكر الانسانى لعب دورا كبيرا فى عملية التطور ولم تكن الناحية المادية هى التى تلعب هذا الدور فقط ولكن الفكر وحده لا يمكن أن يقيم التطور فى المجتمع ولا الناحية المادية وحدها تستطيع أن تقيم هذا التطور بل ان التفاعل الفكرى مع الناحية المادية هو الذى يؤدى الى تطوز المجتمع وهـذا من أهم الخصـائص النظرية التى نؤمن بها .

رابعا ـ الايمان بالانسان كصاحب فكر :

ونخرج من هذه الخاصية الثالثة بخاصية مهمة جدا فمادمنا نؤمن بالفكر الانسانى اذن يجب أن نؤمن بالانسان أيضا صاحب هذا الفكر فالانسان ليس مجرد ترس فى آلة تدور وفق نظام معين ولكن الفرد فى المجتمع الاشتراكى هو الذى يصنع هذه الآلة ومن هنا كان من الضرورى أن تبرز شخصيته وأن تكفل له الحرية وممارسة الديمقراطية لكى يستطيع أن يبرز امكانياته الخلاقة فى بناء المجتمع .

ومن هنا ترتبط الديمقراطية كنظام سـياسى بالاشتراكية كنظـام اجتماعى واقتصادى أى أنه لا يمكن أن تقوم ديمقراطية سليمة الا اذا

وجد نظــام اشتراكى ســليم أى لا يمكن قيام الاشتراكيــة الا بقيام الديمقراطية كلاهما مكمل للآخر .

خامسا ــ الارتباط بالتراث :

ان أى مجتمع لا يمكن أن يتقدم بدون أن يكون مرتبطا بقواعده الأصلية . ولا يمكن لأى شعب أن ينفصل عن تاريخه وعن أصوله .. وعن تراثه ، والا كان معنى ذلك أنه ينطلق فى فضاء ومعنى أنه ينطلق فى فضاء أنه يكون عرضة للسقوط والانتهاء وكما جاء فى الميثاق : « ليس هناك شعب يستطيع أن يبدأ تقدمه من فراغ والا كان يتقدم الى الفراغ ذاته » .

أمامنا مثل فى ثورة الجزائر : فمن الأسباب الرئيسية لنجاح الثورة الجزائرية أنها كانت مرتبطة بأصول الشعب الجزائرى وأصول الشعب الجزائرى هى ارتباطه بالاسلام اساسا . فالفرد الذى كان يقاتل فى جبال الجزائر ــ ربما لم ير فرنسيين ولم يحتك بالفرنسيين ــ كان فى ذهنه باستمرار أنه يدافع عن تراثه وعن الأصــول التى قام عليها المجتمــع الجزائرى وكان البعض يعتقد أنه فى حربه ضد المستعمرين الفرنسيين لم يكن فى ذهنه ناحية استعمار سياسى أو استعمار اقتصادى بقدر ما كان فى ذهنه أنه يدافع عن أصول وتراث الشعب ، لذلك نجحت الثورة الجزائرية واستطاعت أن تستمر سبع سنوات ونصفا تقــاتل الى أن حققت الاستقلال فى النهاية .

ان نجاح أى مجتمع فى التقدم يرتبط أساسا بمدى ارتباط المجتمع بأصوله وتراثه . وارتباطه بتاريخه . ــ كما قلنا ــ يشكل دورا كبيرا جدا فى تطور المجتمع وهو الذى يحدد حاضر هذا المجتمع بل هو الذى يحدد مستقبل هذا المجتمع .

سادسا ــ التفاعل مع مكونات الحضارة الحديثة :

قد يحاول البعض أن يستند على هذا وينادى بالا تكون لنا علاقة بأى شىء فى الخارج ، بدعوى اننا مرتبطون بتراثنا وبتاريخنا وان نستمر كما كنا منذ ألف سنة .. اننا نتفاعل مع مكونات الحضارة الحديثة ــ من علم وثقافة وفن وأدب ولكن مع احتفاظنا بالأصول كلها ــ لأنه لا يمكن أن نتطور الا اذا انفتحنا على العالم كله وانفتحنا على الثقافة والعلم فى العالم كله ولا نستطيع أن نتطور الا اذا كان هناك تفاعل بيننا وبين ما يحدث فى المجتمعات الأخرى والا ستكون النتيجة هى التخلف .

وقد مررنا نحن بهذه الفترة أيام الاستعمار العثمانى الذى حاول أن يضللنا عن حقيقة التطور الذى كان يحدث فى العالم . وبقينا أربعة أو خمسة قرون تحت هذا الحكم الاستعمارى وقالوا لنا أنتم عرب تمسكوا فقط بالدين واتركوا لنا شئون الحياة وكانت نتيجة ذلك التخلف الذى سرنا فيه .

تطورنا يتطلب تفاعل الدين مع الحياة

لو رجعنا لتاريخنا قبل ذلك وتاريخ الحضارة الاسلامية بالذات نجد أنها كانت نتيجة تفاعل الدين مع الحياة ــ ويوم أن فصل الدين عن الحياة حدث التخلف فى المجتمع العربى وفى الحضارة الاسلامية .

كان علماء المسلمين ــ فى الفلك والكيمياء وفى الرياضيات والطب الخ ... ــ أصلا علماء فى الدين ــ ابن سينا وابن الهيثم والفارابى كل هؤلاء وغيرهم كانوا علماء دين ولكن كانت علوم الدين تتفاعل مع علوم الحياة وعلى هذا قامت الحضارة الاسلامية .

ويوم أن فصل الأتراك الدين عن الحياة أو علوم الدين عن علوم

الحياة كانت النتيجة هى التخلف العربى الذى وصلنا اليه والذى نحاول الآن أن نخرج منه وأن نعود الى أمجادنا السابقة مرة أخرى .

أفكار الاخوان المسلمين معناها التخلف والجمود

هذه طبعا تجعلنى أتكلم عن أفكار الاخوان المسلمين وكيف كانوا يركزون على فصل الدين عن الحياة والذى قرأ كتاب سيد قطب بالذات « معالم فى الطريق » يجد كيف كان التركيز أساسا على فصل الدين عن حياة المجتمع ـــ محاولة الرجوع بالمجتمع الى ألف سنة الى الوراء ـــ لكى نبدأ من جديد فليس معقولا أن نضيع أكثر من ألف سنة من تاريخنا ونقول اننا نستطيع أن نسود العالم بالناحية الدينية فقط ولكن لايمكن أن نقيم المجتمع الا اذا كان الدين يلعب دوره فى الحياة وتستطيع علوم الدين أن تتفاعل مع علوم الحياة وبذلك تنشـــأ الحضـــارة الانسانية ويتدعم تطورها .

سابعا : النظرة الشاملة :

كما انه من أهم خصائص فكرنا الاشتراكى أنه ليس مجرد رد فعل لقيام النظام الرأسمالى كما حدث فى أوربا فى القرن التاسع عشر ، بل انه نظرة شاملة الى مشاكل الوجود الانسانى وليس مجرد تحمس للقضية الاجتماعية بشكل مجرد بعيدا عن باقى نواحى هـــذا الوجود السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية .

حتمية الحل الاشتراكى

ان التطور الى الاشتراكية أمر حتمى فرضته ظروف تطور المجتمعات البشرية فى حركتها تبعا لتطور عناصر الانتاج فى المجتمع . فقبل قيـام النظام الرأسمالى كان يوجد الأسلوب الحرفى للانتاج فى نطاق النظـام الاقطاعى وكان هذا يعتمد أساسا على الملكية الفردية لرأس المـال وطبيعة الانتاج الفردية أيضا أى أنه لم يكن هناك تناقض بين ملكية رأس المال وطبيعة الانتاج . حيث كان صاحب رأس المال هو الذى يعمل وينتج فى الوقت نفسه ويتبادل انتاجه مع الآخرين مثله من الحرفيين .

ولكن بقيام النظام الرأسمالى واختراع الآلة فى القرن التاسع عشر وانشاء المصانع التى تستوعب اعدادا كبيرة من العمال حدث تناقض فى المجتمعـات اذ استمرت ملكية رأس المـال فردية وأصبحت طبيعة الانتاج جماعيـة وأضطر كثـير من الحرفيين الى اغلاق محال عملهم وانضموا الى جيوش العمال فى المصانع لأنهم لم يكونوا قادرين على منافسة هذه المصانع سواء فى كميات الانتاج أو فى مستوى الأسعار .

والتناقض أساسا نشـأ من اختلاف وجهتى نظر أصـحاب رؤوس

الأموال والعمال . فوجهة نظر الرأسماليين تنحصر فى الحصول على أكبر ربح ممكن بأقل تكاليف ممكنة أى بأقل أجور ممكنة للعمال وبأكثر عدد ممكن من ساعات العمل فى حين يرى العمال أن يحصلوا على أكبر أجر ممكن بأقل عدد ممكن من ساعات العمل ولذلك حدث التصادم بين أصحاب رؤوس الأموال والعمال واهتزت المجتمعات الرأسمالية وكثرت الثورات العمالية فى الوقت الذى اشتد فيه بطش النظام الرأسمالى للمحافظة على امتيازاته .

لذلك جاء الفكر الاشتراكى بكافة اتجاهاته ومدارسه ليقضى على هذا التناقض بجعل ملكية رأس المال جماعية لتتفق مع طبيعة الانتاج الجماعية ، أى ، بتقرير الملكية العامة لوسائل الانتاج أو السيطرة على وسائل الانتاج واخضاعها لمصلحة الجماهير الشعبية وبذلك يستفيد المجتمع كله من عملية الانتاج ولا تستفيد طبقة معينة فيه كما كان يحدث فى الماضى .

وقد انعكس ذلك على النظام الرأسمالى نفسه فأخذ بنظام الملكية الجماعية لرأس المال ولكن فى نطاق محدود فقامت الشركات المساهمة التى يملك فيها مجموع المساهمين لرأس المال . ولكن اذا أمعنا النظر فى نظام الشركات المساهمة نجد أنه عبارة عن عملية استغلال من كبار المساهمين لصغار المساهمين حيث أن كبار المساهمين هم فعلا الذين يسيطرون على رأس المال ويوجهونه وفقا لرغباتهم وتحقيق أكبر ربح لهم على حساب صغار المساهمين .

هذا من الناحية العامة أما من ناحية الظروف التى كانت تواجه مجتمعنا فى مصر كمجتمع متخلف فقد كان الحل الاشتراكى حلا حتميا لمواجهة مشكلة التخلف فقد جاء فى الميثاق .

« ان رأس المال فى تطوره الطبيعى فى البلاد التى أرغمت على التخلف لم يعد قادرا على أن يقود الانطلاق الاقتصادى فى زمن نمت

فيه الاحتكارات الرأسمالية الكبرى فى البلدان المتقدمة اعتمادا على استغلال موارد الثروة فى المستعمرات .

ان نمو الاحتكارات العالمية الضخم لم يترك الا سبيلين أمام الرأسمالية المحلية فى البلاد المتطلعة الى التقدم :

أولهما — انها لم تعد تقدر على المنافسة الا من وراء أسوار الحمايات الجمركية العالية التى تدفعها الجماهير .

وثانيهما — ان الأمل الوحيد لها فى النمو هو أن تربط نفسها بحركة الاحتكارات العالمية وتقتفى أثرها وتتحول الى ذيل لها وتجر أوطانها وراءها الى هذه الهاوية الخطيرة .

ومن ناحية أخرى فان اتساع مسافة التخلف فى العالم بين السابقين وبين الذين يحاولون اللحاق بهم لم تعد تسمح بأن يترك منهاج التقدم للجهود الفردية العفوية التى لا يحركها غير دافع الربح الأنانى .

ان هذه الجهود بالتأكيد لم تعد قادرة على مواجهة التحدى . ان مواجهة التحدى لا يمكن أن تتم الا بثلاثة شروط .

١ — تجميع المدخرات الوطنية .

٢ — وضع كل خبرات العلم الحديث فى خدمة استثمار هذه المدخرات

٣ — وضع تخطيط شامل لعملية الانتاج .

ومن الناحية الأخرى المقابلة لجانب زيادة الانتاج وهى ناحية عدالة التوزيع فان الأمر يقتضى وضع برامج شاملة للعمل الاجتماعى تعود بخيرات العمل الاقتصادى ونتائجه على الجموع الشعبية العاملة وتصنع لها مجتمع الرفاهية الذى تتطلع اليه وتكافح لكى يقترب يومه .

فى النواحى التطبيقية

لعلى بهذا التوضيح الموجز أكون قد بينت أبعاد فكرنا الاشتراكى من الناحية النظرية ويمكننى بعد ذلك أن أتحدث عن الجوانب التطبيقية

١ ـ طبيعة الدولة فى المجتمع الاشتراكى :

ليست الدولة هى الشكل الأعلى للمجتمع الاشتراكى ومع ذلك فهى ضرورة مهمة خصوصا فى المجتمعات التى تسير فى طريق بناء الاشتراكية ، وهى بالطبع لا يمكن أن تكون نفس الدولة التى كانت قائمة فى المجتمع غير الاشتراكى أو المجتمع الرأسمالى والاقطاعى ، فالدولة فى المجتمع الرأسمالى والاقطاعى تمثل طبقة معينة فى هذا المجتمع وهى الطبقة الرأسمالية أو الطبقة الاقطاعية ، وواجب جهاز الدولة فى هذه المجتمعات هو خدمة الطبقة الرأسمالية أو الاقطاعية ورعاية مصالحها دون مراعاة لبقية مصالح الطبقات الأخرى فى المجتمع .

أما الدولة فى مجتمعنا الاشتراكى فانها تمثل تحالف قوى الشعب العامل من عمال وفلاحين ومثقفين وجنود ورأسمالية وطنية منتجة ، كما أنها تمثل مصالح أولئك الذين يعملون بأجر ، وكما قال الرئيس جمال عبد الناصر ، ان العامل هو كل من يعمل بأجر من أول رئيس الجمهورية الى أصغر عامل يعمل بالفأس .

فواجب الدولة الأساسى فى مرحلة التحول الاشتراكى هو استخلاص الحقوق التى سلبت فى الماضى من الشعب وتسليمها الى أصحابها الحقيقيين أى الى قواه العاملة ، سواء كانت هذه الحقوق سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ، وقد جاء فى الميثاق « ان سلطة المجالس الشعبية المنتجة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية ، فذلك هو الوضع الطبيعى الذى ينظم سيادة الشعب ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائما قائد العمل الوطنى كما انه الضمان الذى يحمى قوة الاندفاع الثورى من أن تتجمد فى تعقيدات الأجهزة الادارية أو التنفيذية بفعل الاهمال أو الانحراف ، كذلك فان الحكم المحلى يجب أن ينقل باستمرار وبالحاح سلطة الدولة تدريجيا الى أيدى السلطات الشعبية فانها أقدر على الاحساس بمشاكل الشعب وأقدر على حسمها » والاشتراكية ليست رأسمالية الدولة ، والتأمين الاشتراكى ما هو الا تمليك الأمة وسائل انتاجها لصالح الشعب وليس لصالح الدولة .

وبذلك تصبح الدولة شكلا من أشكال المجتمع الاشتراكى يتغير تدريجيا ليجعل المجتمع أكثر حرية والانسان أكثر انسانية .

لقد استطاعت الدولة فى مراحل تطور حركتنا الثورية أن تحقق الآتى :

١ — قطاع المال : أصبح ملكا عاما للشعب وهو ينحصر فى قطاع البنوك وشركات التأمين وهذا القطاع من أخطر القطاعات لأن من يملك قوة المال يستطيع أن يسيطر على حياة البلد الاقتصادية وبالتالى على الحياة السياسية .

٢ — قطاع الصناعة : أصبح حوالى ٨٠ ٪ من هذا القطاع ملكا للشعب وبذلك ضربت الرأسمالية فى أقوى معاقلها وأصبح الانتاج فى خدمة المجتمع وليس لخدمة طبقات معينة .

٣ — قطاع الزراعة : لقد جاء فى الميثاق أن الحلول الصحيحة لمشكلة الزراعة لا تكمن فى تحويل الأرض الى الملكية العامة وانما هى تستلزم وجود الملكية الفردية للارض وتوسيع نطاق هذه الملكية باتاحة الحق فيها لأكبر عدد من الأجراء مع دعم هـذه الملكية بالتعاون الزراعى على امتداد مراحل عملية الانتاج فى الزراعة من بدايتها الى نهايتها وهذا فى حد ذاته يساعد على زيادة انتاجية الأرض ويمنع الاستغلال والاحتكار فى هذا القطاع وقد ساعد نظام التجميع الزراعى والجمعيات التعاونية الزراعية والتعاون الانتاجى ونظام التسويق التعاونى للمحاصيل الزراعية فى تحقيق هذه السياسة الا أن هذا لا يمنع الملكية العامة فى الزراعة فى حدود معينة ولأهداف معينة وبالنسبة للاراضى التى تستطيع بعد قيام السد العالى ومع ذلك فلا يزال هذا الموضوع تحت البحث والدراسة .

٤ — قطاع التجارة الخارجية : يسيطر الشعب على هذا القطاع سيطرة تامة منعا للاستغلال ومنعـا للتهريب والتـأثير على اقتصاديات البلاد .

٥ — قطاع التجارة الداخلية : أصبح ٢٥٪ من هـذا القطاع ملكيـة عامة للشعب و ٧٥٪ منه ملكية خاصة ومن المنتظر أن تزداد سيطرة الشعب على قطاع تجارة الجملة والمقاولات خلال الثلاث السنوات القادمة حسب ما جاء فى خطـاب الرئيس جمـال عبد الناصر فى مدينة دمنهور يوم ١٥ يونيو ١٩٦٦ .

٦ — بالنسبة لقطاع الخدمات : يلاحظ الآتى :

(أ) اقرار مجانية التعليم فى كافة مراحل التعليم حتى التعليم الجامعى .

(ب) تنفيذ سياسة التأمينات الاجتماعية بالنسبة للعاملين جميعا

وهذه تغطى التأمينات ضد العجز والشيخوخة واصابات العمل والتأمين الصحى والبدء فى تنفيذ التأمين ضد البطالة ولو أن البطالة لا تشكل مشكلة بالنسبة لنا حاليا حيث أن خطة التنمية تستوعب كثيرا من القوى العاملة سواء فى الصناعة أو الزراعة .

(جـ) قطاع التشييد : تساهم الدولة فى حل مشاكل الاسكان بتخصيص استثمارات ضخمة لهذا القطاع وهى تركز أساسا على مساكن العمال ومحدودى الدخل كما ان كثيرا من العمارات السكنية يملكها القطاع العام ممثلا فى شركات التأمين وتعمل الدولة على الحد من الاستغلال فى قطاع الاسكان الخاص باصدار القوانين المختلفة للحد من ايجارات المساكن وهذا يعتبر من ناحية أخرى وسيلة لتخفيف أعباء المعيشة عن المواطنين .

(د) قطاع الثقافة والاعلام والترفيه : تسيطر الدولة على معظم هذا القطاع لتكون الثقافة والتوجيه فى خدمة الشعب .

(هـ) قطاع العلاج : تعمل الدولة باستمرار على توفير العلاج المجانى لكثير من فئات الشعب وفقا للسياسة العلاجية التى تقوم بها من انشاء كثير من المستشفيات الحكومية وتوفير الدواء بأقل الأسعار الممكنة وتصنيعه داخل البلاد وعلى سبيل المثال ارتفع استهلاك الدواء بين عام ١٩٥٩ الى عام ١٩٦٤ من ٤ر٥ مليون جنيه الى حوالى ٣٣ مليون جنيه .

٢ ــ التخطيط فى المجتمع الاشتراكى ــ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ :

يقتضى الأمر فى المجتمعات المتطورة أو التى تسير حديثا فى طريق بناء الاشتراكية معتمدة على امكانياتها الخاصة وبمجهود أبنائها أن

تمارس المركزية فى التخطيط . وذلك بهدف ايجاد تنسيق متكامل بين قطاعات الانتاج المختلفة وقطاعات الخدمات وهذا ضرورى لضمان سير التنمية على أسس مدروسة تحقق حاجات المجتمع فى كافة القطاعات بحيث لا يطغى قطاع على آخر ويؤدى هـذا بالتالى الى خلل فى خطة التنمية .

وبذلك تتحقق الفكرة القائلة « بأنه كلما ازدادت مركزية التخطيط ازدادت كفاءة الانتاج ، ولو أن مركزية التخطيـط ليست هى الشكل الأمثل للتخطيط فى المجتمع الاشتراكى لأنه من الضرورى عند ما يقطع المجتمع شوطا كبيرا فى التنمية على أسس اشتراكية فان لامركزية التخطيط تكون هى الاتجاه الأسلم .. أى تقوم الوحدات الانتاجية بالتخطيط لنفسها وفق احتياجات المجتمع وتصبح أجهزة التخطيط المركزية فى الدولة مجرد ضابط اشتراكى « لضمان حفظ التوازن بين القطاعات المختلفـة الا أنه من الضرورى أن يكون هناك لامركزية فى التنفيذ لأن فى ذلك تأكيد للديمقراطية الاشتراكية والايجـاد نوع من التنافس فى نطاق الملكية العامة لوسائل الانتاج .

وقد يثار تساؤل ان المجتمعات الرأسمالية بها خطط للتنمية وقـد يكون هناك أيضا مركزية فى التخطيط فما هو اذن الفرق بين التخطيط فى المجتمع الرأسمالى والتخطيط فى المجتمع الاشتراكى ؟

ان التخطيط فى المجتمع الرأسمالى هدفه الربح فقط الذى يعود الى أصحاب رؤوس الأموال أما التخطيط فى المجتمع الاشتراكى فانه يهدف الى الآتى :

(أ) تأمين التنمية المتوازنة للاقتصاد فى كافة القطاعات المختلفة .

(ب) تلبية الحاجات العامة والخاصة بالنسبة للمجتمع الفرد .

(جـ) التوزيع العادل للثروة القومية وناتج الانتاج فى المجتمع .

(د) أهمية مساهمة المنتجين الحقيقين — أى العمال — فى وضع هذا التخطيط وهذا ما نلاحظه من تمثيل العاملين فى مجالس ادارات المشاريع المختلفة والذى يتم تمثيلهم عن طريق الانتخاب المباشر وبذلك يشاركون فى مراقبة وتوجيه الانتاج .

ان اقتصادا مخططا بهذا الشكل يدعم جوهر الاشتراكية ويمنع السيطرة الاستبدادية وفى الوقت نفسه يدعم الانتاج لأنه يطلق حرية المنتجين فى العمل طبقا لقوانين الاقتصاد الاشتراكى كما انه يقف ضد المخاطر التى قد تنشأ من القوانين الاقتصادية بشكل عام والتى قد تؤدى الى نمو النظام الرأسمالى مرة أخرى .

٣ — القيمة الفائضة :

حسب مفهومنا للاشتراكية لابد للدولة كى تكون اشتراكية بالفعل فعليها أن تمثل مصالح أوسع الجماهير الشعبية ، وهنا يتبادر سؤال من يحصل على القيمة الفائضة من الانتاج ؟ أى من يحصل على الربح — هل هم الرأسماليون كما فى النظام الرأسمالى ؟ أم الدولة كما فى نظام رأسمالية الدولة ؟ وفى كلتا الحالتين نجد ان العاملين لا يحصلون على شىء سواء كانت ملكية رأس المال فى يد الأفراد أو فى يد الدولة .

من تطبيقنا الاشتراكى نجد أن القيمة الفائضة أى عائد الانتاج يعود على المجتمع ككل وليس على فئة معينة فيه ، فجزء من هذا الفائض يستخدم لزيادة الاستثمارات ولتوسيع المشاريع القائمة ليستفيد منها الشعب ، وجزء آخر يعود على المجتمع فى شكل خدمات تؤدى للشعب ، كالتعليم والعلاج والاسكان والثقافة والترفيه .. الخ ولو أنه بالنسبة للتعليم فانه من الضرورى اعتباره جزءا من عملية الانتاج لأنه يتناول الجانب البشرى من خطة التنمية فى المجتمع ، كما أن جزءا ثالثا يعود مباشرة على المنتجين الحقيقيين فى المجتمع على شكل عائد نقدى يوزع على العاملين وهو ما يعرف بعملية توزيع الأرباح فى المؤسسات والشركات المختلفة ، فقد نص القانون على توزيع ٢٥٪ من صافى الأرباح منها

١٠ ٪ توزع نقدا و ٥٪ تؤدى به خدمات محلية داخل المشروع و ١٠٪ تؤدى به خدمات مركزية فى نطاق المنطقة التى تجمع عدة مشاريع مختلفة

والهدف من عملية توزيع الأرباح ليس هو اعطاء حافز مادى للعاملين أو هو زيادة فى دخل هؤلاء العاملين ولكن الهدف الحقيقى هو أن يشعر العامل فى المجتمع الاشتراكى أنه يستطيع بمجهوده وعمله أن يرسم طريق حيـاته المستقبلة طالما انه يستطيع أن يتحكم فى العائد الذى يعود اليه نتيجة نشاطه .

كمـا أصبح من الضرورى ــ طالما أن العاملين يستفيدون من ناتج عملهم ــ أن يمثلوا فى مجالس الادارات ــ كما سبق القول ــ لكى يراقبوا عملية الانتاج ــ وبذلك أصبح على العاملين مسئولية .. مسئولية فى الادارة ، ومسئولية فى الانتاج كانوا لا يتحملونها فى المـاضى ففى النظام الرأسمالى اذا ما حدث خطأ فى ادارة أى مشروع ، واضـطر صاحب العمل أن يقلل من انتاجه أو يزيد من ساعات العمل أو يستغنى عن بعض العاملين أو يصفى المشروع نفسه كان العامل هو الذى يتحمل هذا الخطأ لأن صاحب رأس المـال يستطيع أن يحول رأسماله الى مشروع آخر يحقق له أرباحا طائلة ولو على حساب المجتمع .

من هنا أصبح العامل فى مجتمعنا يتحمل مسئولية وأصبح عليـه واجبـات والتزامات يؤديهـا للمجتمع مقـابل الحقوق التى أعطاها له المجتمع ، فلا حقوق بلا واجبات .

٤ ــ الديمقراطية الاشتراكية :

ان موضوع الديمقراطية ليس بالأمر الهين الذى يمكن معـالجته بكافة جوانبه فى هذه المحاضرة فهو فى حاجة الى محاضرة قائمة بذاتها نظرا لخطورة هذا الموضوع ، ولكن من الضرورى الاشارة الى موضوع الديمقراطية نظرا لارتباطه بالكثير مما جاء فى هذه المحاضرة .

فانه من أهم المقومات فى المجتمع الاشـــتراكى أن تكون الدولة ديمقراطية ، فلا يمكن للاشتراكية أن تشق طريقها بنجاح ما لم تسر

بجانبها الحياة الديمقراطية السليمة ، وهذا يعنى أهمية المشاركة الجماهيرية فى عملية البناء الاشتراكى سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ، ويوجد عاملان يؤمنان الصفة الديمقراطية فى الاشتراكية .

أولهما (كمى) بمعنى أن تكون الديمقراطية أوسع شمولا مما سبقها فى الديمقراطيات الأخرى ، أى أن تمارس الديمقراطية على كافة المستويات فى المجتمع والا تمارس بأسلوب معين أو تمارسها فئة معينة فى المجتمع دون باقى فئات هذا المجتمع فالديمقراطية الاشتراكية يجب أن تتسع وتنبع من القاعدة وان تصل الى القمة فى كافة المستويات .. فى القرية والمدينة والمحافظة وعلى مستوى الجمهورية كما تشمل المؤسسات الجماهيرية كالمصانع والمدارس والجامعات وكافة المنظمات والادارات المختلفة بحيث تكون هناك رقابة شعبية لضمان أن جميع الأجهزة التى تعمل فى سبيل البناء الاشتراكى تقوم بواجباتها على الوجه الأكمل . وهذه الصفة الديمقراطية من ناحية (الكم) تتمثل أساسا فى تنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى وهو المنظمة الجماهيرية التى تجمع تحالف قوى الشعب العامل والتى تمارس العمل السياسى والاجتماعى فى المجتمع الاشتراكى . هذا التنظيم الذى ينبع أساسا من القاعدة حيث يتشكل من أكثر من سبعة آلاف وحدة جغرافية وجماهيرية وكل وحدة بها لجنة منتخبة من عشرين عضوا تجتمع كل أسبوعين لمناقشة مشاكل الوحدة ومن مؤتمر يمثل باقى أعضاء الوحدة يجتمع كل أربعة شهور لمناقشة نشاط اللجنة ثم يتدرج التنظيم بهذا الشكل الى المستويات العليا حتى يصل الى مستوى الجمهورية . كما يوجد خط آخر لممارسة الديمقراطية وهو المجالس التشريعية التى تنتخب انتخابا مباشرا حسب التقسيم الجغرافى مع ملاحظة تمثيل ٥٠٪ من العمال والفلاحين على الأقل بها . والموجود منها حاليا مجلس الأمة على مستوى الجمهورية . ومن المفروض أن تشكل مثل هذه المجالس بالانتخاب على مستوى المحافظة والمدينة والقرية كما جاء ذلك فى الميثاق .

هذا ومن الملاحظ أن طريقة الانتخاب على الأساس الأفقى والرأسى أى على الأساس الجغرافى والمهنى . وهذه الطريقة تضمن انتخاب الممثلين الحقيقيين للشعب لأن الانتخاب على الأساس الأفقى فقط لا يخـرج الممثلين الحقيقيين للشعب حيث تتحكم فى هذا النوع من الانتخابات العصبيات والمـال والنفوذ والسطوة التى عانينا منها فى الماضى .

وثانيهما (كيفى) بمعنى انه لقيام الديمقراطية السياسية السليمة يجب أن ترتكز أساسا على الديمقراطية الاجتماعية وكما جاء فى الميثاق ان الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية هما جناحا الحرية . فالديمقراطية السياسية دون الديمقراطية الاجتماعية معناها الديمقراطية الزائفة التى تتحكم فيها طبقة معينة فى حياة المجتمع السياسية وعادة تكون هى الطبقة التى تملك القوى الاقتصادية فى المجتمع . وهذا ما عانينا منه فى المـاضى قبل عام ١٩٥٢ . ومثل هذه الديمقراطية التى تفتقر الى الناحية الاجتماعية تمثل ديمقراطية القلة أى ديكتاتورية القلة لأن الأغلبية فى هذه الحالة ليست لديها الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية الكافية التى تجعلها قادرة على التعبير عن نفسها واتخاذ قراراتها بحرية . من هنا نجد أن الديمقراطية الاشتراكية عبارة عن نظام يهدف الى تنظيم الوسائل المؤدية الى التحرر ولاقامة علاقات اجتماعية جديدة تحل محل تلك الناتجة من النظام الرأسمالى أو من نظام رأسمالية الدولة .

وقد أشار الميثاق الى عدة نقاط هامة بالنسبة للتطبيق الديمقراطى السليم هى :

أولا ــ ان الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية .

ثانيا ــ ان الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق فى ظل سيطرة طبقة من الطبقات ، ان الديمقراطية حتى بمعناها الحرفى هى سلطة الشعب سلطة مجموع الشعب وسيادته .

ثالثا — ان الوحدة الوطنية التى يضمها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب هى التى تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكى العربى ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة .

رابعا — ان التنظيمات الشعبية وخصوصا التنظيمات التعاونية والنقابية تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعال فى التمكين للديمقراطية السليمة .

خامسا — ان النقد والنقد الذاتى من أهم الضمانات للحرية . ولقد كان أخطر ما يعرقل حرية النقد والنقد الذاتى فى المنظمات السياسية هو تسلل العناصر الرجعية اليها .

سادسا — ان المفاهيم الثورية الجديدة للديمقراطية السليمة لابد لها أن تفرض نفسها على الحدود التى تؤثر فى تكوين المواطن وفى مقدمتها التعليم والقوانين واللوائح الادارية .

٥ — نظام تعدد الأحزاب ونظام الحزب الواحد :

ان اشتراكيتنا لا تؤمن بنظام تعدد الأحزاب كما هو قائم فى المجتمعات الرأسمالية فأساس نشأة هذا النظام هو انقسام المجتمع الى طبقات متعددة حيث تحاول كل طبقة أن تشكل الواجهة السياسية لها أى الحزب السياسى الذى يتولى السلطة السياسية فى المجتمع للدفاع عن مصالحها دون النظر الى باقى مصالح طبقات المجتمع وفى أغلب الأحيان تستطيع الأحزاب الرأسمالية السيطرة السياسية لما لها من نفوذ تدعمه الطبقة الرأسمالية التى تملك القوة الاقتصادية فى المجتمع وبذلك لا تتحقق الديمقراطية بشكلها الاشتراكى .

أما فى نظام الحزب الواحد فان هذا الحزب يتخذ صفة الدولة ويلتصق بجهاز الدولة بحيث يمارس كثيرا من اختصاصات الدولة ويصبح دولة داخل الدولة وتصبح قيادة الجماهير فى يد فئة أو طبقة معينة هى التى

تتحكم فى المجتمع بحيث أن رغبات الجماهير يجب أن تمر فى خلال الحزب الى الجهاز الحاكم يرفض ما يشاء ويوافق على ما يشاء منها وبذلك يشعر أعضاء الحزب أنهم فئة ممتازة يمارسون نوعا من السلطة والتعالى على الجماهير ويصبح النظام القائم عبارة عن نظام ديكتاتورية الحزب الواحد وهو أقصى من نظام الدكتاتورية الفردية .

ان الجماهير فى المجتمع الاشتراكى ليست فى حاجة لمن يكون وصيا عليها فهى صاحبة الحق الأول فى ممارسة العمل السياسى والاجتماعى بعيدا عن أى تسلط أو سيطرة . ومن هنا كما سبق القول كان الاتحاد الاشتراكى هو الاطار الجماهيرى الذى يؤكد هذا الحق الا أن ذلك لا يمنع من قيام الجهاز السياسى فى داخل الاتحاد الاشتراكى والذى نص عليه فى الميثاق : ان الحاجة ماسة الى خلق جهاز سياسى جديد داخل اطار الاتحاد الاشتراكى العربى يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ويطور الحوافز الثورية للجماهير ويتحسس احتياجاتها ويساعد على ايجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات . وهذا الجهاز السياسى فى الواقع لا يمثل حزبا سياسيا بالمعنى المفهوم ولا يؤدى الى المخاطر التى تنجم عن قيام نظام الحزب الواحد لأن أعضاء هذا الجهاز هم أعضاء أصلا فى الاتحاد الاشتراكى كما أن الجهاز السياسى محاط باطار جماهيرى قوى هو الاتحاد الاشتراكى العربى يمنعه من السيطرة أو التعالى على الجماهير أو الحصول على مكاسب خاصة بأعضائه .

الملكية الخاصة :

ان الملكية الخاصة فى مجتمعنا مصونة ولكنها محددة طبقا للقوانين المنظمة للمجتمع الاشتراكى . والقطاع الخاص له دوره الفعال فى خطة التنمية من أجل التقدم وهو مطالب بأن يجدد نفسه وبأن يشق لعمله طريقا من الجهد الخلاق لا يعتمد على الاستغلال الطفيلى وقد جاء فى

الميثاق : « أن رأس المال الفردى فى دوره الجديد يجب أن يعرف أنه خاضع لتوجيه السلطة الشعبية شأنه فى ذلك شأن رأس المال العـام ، وأن هذه السلطة هى التى تشرع له وهى التى توجهه على ضوء احتياجات الشعب وأنها قادرة على مصادرة نشاطه اذا ما حاول أن يستغل أو ينحرف انها على استعداد أن تحميه ، ولكن حماية الشعب واجبها الأول » .

واذا كانت اشتراكيتنا قـد استطاعت أن تقضى على الرأسماليـة الاحتكارية التى كانت أساسا مرتبطة بالاحتكارات العالمية ، فان الرأسمالية الوطنية باعتبارها أحد أركان تحالف قوى الشعب العاملة — أصبح عليها واجبات والتزامات يجب أن تؤديها فى نطاق المفاهيم الاشتراكية التى تؤمن بها والتى عبر عنها الميثاق فى أكثر من مكان ، فدور الرأسمالية الوطنية فى مجتمعنا هو دور بناء تؤديه فى نطاق التخطيط الشامل لخطة التنمية وفى المواقع والقطاعات التى حددها لها الميثاق دون استغلال أو سيطرة . وما ينطبق على الرأسمالية الوطنية ينطبق أيضا على كافة القوى الأخرى التى تكون تحالف قوى الشعب العاملة ، والرأسمالية الوطنية فى تطورها من عام ١٩٥٢ حتى الآن قد تكشفت من حيث دورها الانتاجى عن ثلاثة تيارات اجتماعية :

تيار الرأسمالية البيروقراطية .

تيار الرأسمالية الطفيلية .

تيار الرأسمالية المنتجة .

ولذلك يجب ألا تؤخذ الرأسمالية الوطنية بحكم عام قد يؤدى الى أخطار وعدم فهم لحقيقة دورها فى المجتمع .

فالرأسمالية البيروقراطية هى عناصر من الرأسمالية الاحتكارية احتلت بحكم وضعها السابق بعض المراكز فى الدولة والقطاع العام والاتحـاد الاشتراكى فى مستويات معينة ، هذه العناصر تمتاز بالفشل فى عملهـا

لأنه لا يمكن أن يطلب من عقليات رأسمالية العمل على تطبيق مبادىء اشتراكية ما لم يعد صياغة عقلية هــذه العناصر وتصفية الميئوس من اصلاحه .

أما الرأسمالية الطفيلية فهى العناصر التى تعمل بالتجارة والمقاولات وعدد من الصناعات الاستهلاكية والتحويلية . وقد تحولت هذه الرأسمالية من رأسمالية مشتغلة بالانتاج الى رأسمالية مضاربة غير خلاقة لا تبنى مصانع جديدة ولا توسع طاقة القائم منها ولا تبتكر وسائل لزيادة الانتاج لتوفير الحاجيات الضرورية أو للتصدير وانما تعمل لتحقيق الربح السريع بالمضاربة على منجزات القطاع العام وباستنفاد موارده وتحويله الى ملكيات خاصة ولعل أبرز شيء فى هذا هو قطاع تجارة الجملة الذى يعمل فى السوق السوداء واخفاء السلع من الأسواق ورفع الأسعار بما يؤدى الى تخريب الاقتصاد القومى . هذا النوع من الرأسمالية الطفيلية يجب أن يصفى بالسيطرة عليه أو بتحويله الى جمعيات تعاونية تعمــل تحت اشراف التنظيم السياسى .

أما الرأسمالية المنتجة فيجب تدعيمها لأنها تؤدى دورها فى الاقتصاد القومى تحت قيادة القطاع العام ولكن يجب أن تكون مقيدة ومحدد لها أهدافها فى كمية الانتاج ونوعه والأرباح التى تحققها ومراقبتها بحيث لا تتحول الى رأسمالية طفيلية غير خلاقة .

ان تفاوت طبيعة ودور الأجزاء المختلفة من الرأسمالية الوطنية أمر واقعى وهو يستوجب بالتالى موقفا متفاوتا منها .

٧ ــ حق الارث :

ان المواطن فى المجتمع المتماسك لا يمكن أن يحرم من هذا الحق . فعلاوة على أن هذا الحق موجود فى شرائعنا السماوية فانه الوسيلة التى تؤدى الى وجــود ترابط فى المجتمع طالما أن الأسرة فى مجتمعنا تعتبر الخلية الأولى التى يقوم عليها المجتمع السليم .

وحق الارث كالملكية الخاصة يجب ألا يؤدى استعماله الى الاساءة الى ثروة الوطن أو الى استغلال جهود الآخرين بما يحطم الأسس والمبادىء التى يقوم عليها المجتمع الاشتراكى .

من كل ما سبق من نقاط نجد أن جميع مظاهر النشاط الانسانى تدور حول قطبين رئيسيين هما الفرد والمجتمع وهذان القطبان متلازمان دائما لكى يتحقق التكامل بينهما فكل منهما يحقق مصلحة الآخر . وما دام الاستقرار لا يتحقق الا باشباع رغبات الفرد فى نطاق المصلحة العامة للمجتمع فانه من الضرورى وجود التوازن بين الفرد والمجتمع بحيث لا يسيطر الفرد ونعود الى صورة من صور الاستغلال الرأسمالى أو يسيطر المجتمع على الفرد بحيث تزول شخصية الفرد ويصبح مجرد آلة تعمل دون وعى أو فهم أو فكر خلاق .

ان فكرنا الاشتراكى وهو ينبثق من هذه الحقيقة انما يؤكد جوهر الوجود الانسانى ويتحسس فى الوقت نفسه مشاكل هذا الوجود ويحاول ايجاد الحلول لهذه المشاكل وبذلك يعمل على اثراء الفكر الانسانى بفكر جديد . أبرز عناصر هذا الوجود التى تعتبر دعائم أساسية لقيام المجتمع الاشتراكى السليم . هى الدين والعلم والفلسفة والتاريخ .


دار ومطابع الشعب



حرية - اشتراكية - وحدة